مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences
Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

" حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القو ائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية"دراسة تحليلية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين بالمنطقة الجنوبية

إبراهيم المهدي أحمد و خالد الكيلاني الصالح و يوسف ممدو حميدي

كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق ، جامعة فزان، ليبيا

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الليبية بشكل سليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها، وهو جودة القوائم المالية وتحسين في الأداء المالي، وأن جودة القوائم المالية تساهم في القدرة على توفير الجهد والوقت وسرعة الأداء في الوقت المناسب. وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة الى تحقيقها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة معتمدين في ذلك على أسلوب الاستبانة الذي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عددها 60 المتمثل في الأكاديميين في جامعة سبها والمحاسبين والمراجعين، في والمؤسسات العامة في منطقة مرزق وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من اهمها: أن تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات يساهم بشكل كبير في تحقيق جودة القوائم المالية .

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات
الجودة
القوائم المالية

"Corporate governance and its relationship to the quality of financial statements in Libyan economic institutions "An analytical study from the point of view of academics and professionals in the southern region

Ibrahim Al-Mahdi Ahmed, Khaled Al-Kilani Al-Saleh, Youssef Mamdou Hamidi

Faculty of Economics and Accounting, Murzuq, Fezzan University, Libya

ABSTRACT

This study aimed to identify the importance of applying the principles of good corporate governance. It will lead to achieve the desired purpose; which is the quality of financial statements and improvement in financial performance. In order to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used. Questionnaire was the mainly used method to collect the data for the purpose of the study. The participants of this study were academics, accountants and reviewers. After analyzing the data and testing hypotheses, the findings of this study showed great results. The group showed achievement on the application of the principles of corporate governance which contributed in an acceptable manner in order to achieve the quality of financial statements. It has achieved as a result of its application which improved in the majority of financial performance indicators and to varying degrees.

Keywords:

Corporate Governance
Quality
Financial Statements

المقدمة

أدت المشاكل المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم والتي بينت القوائم المالية لديهما أنهما لا تعبران عن الموقف الحقيقي لتلك الشركات إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي هذه التقارير، ويرجع ذلك لتواطأ بين الإدارة ومراجعي الحسابات مما أدى إلى ضياع مصالح العديد من الأطراف الأخرى وما تلى ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات.، يتضح ان انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية قد ادى الي ضياع حقوق اصحاب المصالح بها وبصفة خاصة المستثمرين الحاليين ، كما ادى الي فقد ثقة المستثمرين

*Corresponding author:
E-mail addresses: Ibr.moussa@sebhau.edu.ly, (Second author) khaled.saleh18@yahoo.fr, (Third author) you.khndabi@sebhau.edu.ly
Article History : Received 28 November 2020 - Received in revised form 30 March 2021 - Accepted 15 May 2021

المرتقين في المعلومات المحاسبية التي تضمنها التقارير والقوائم المالية لهذه الوحدات

إضافة الى افتقار إدارات هذه الشركات مصداقية الجدوى المالية لها وافتقار الشفافية والثقة في كل ما يتصل بقوائمها المالية واجرءاتها في المحاسبة و المراجعة . وبالتالي لابد من بناء اطار تنظيمي ويجعل إدارة الشركة ومراقبتها (حوكمة الشركات) يرقى للمستوى والذي يضمن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين أدائها وممارستها المالية والمحاسبة وتوفير الشفافية واعادة الثقة وتعزيز مصداقية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية وهنا تبرز لنا أهمية حوكمة الشركات لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية

مشكلة البحث

لدا كان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لكل هده السلبيات ، وبذلك حازت علي اهتمام مختلف للكتاب والباحثين في المجالات المختلفة المحاسبية والاقتصادية والادارية والقانونية وغيرها.

في ضوء ماسبق تبين مدى أهمية تطبيق قواعد الحوكمة في الثاثير على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية لذلك فأن هذه الدراسة تسعى للإجابة علي التساؤل الاتي : **ما مدى تأثير حوكمة الشركات علي جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية؟**

فرضية البحث: بناءا علي التساؤل السابق تم صياغة الفرضية التالية:

تؤثر حوكمة الشركات تأثيرا ايجابيا علي جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية

اهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الاهداف التالية :-

1. قياس اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية
2. التعرف علي ايجابيات ومزايا حوكمة الشركات و الاستفادة منها في تحسين جودة القوائم المالية وذلك لغرض اعادة الثقة فيها.
3. صياغة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة القوائم المالية ومحاولة وضع مجموعة من المعايير لتحقيق هذه الجودة.في المؤسسات الليبية
4. تحقيق مستوى الجوده للتقارير الماليه من خلال تطبيق قواعد الحاكميه المؤسسيه

اهمية البحث:

تأتي اهمية البحث في التأكيد علي اهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية بليبيا والاستفادة منها في تطوير ممارسة مهنة المراجعة وبالتالي تحقيق جودة القوائم المالية في البيئة المحاسبية لليبيا.

منهجية الدراسة :

اعتمد الباحتين على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعرض لحوكمة الشركات و جودة التقارير المالية والأداء المالي، وبهدف تحليل البيانات لتقييم تأثير حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية الليبية و ذلك من خلال تقديم استبانة إلى الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

مصادر جمع البيانات :اعتمد الباحثين على أسلوبين من مصادر جمع البيانات، المصادر الثانوية وذلك بالاعتماد على الكتب والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة ,والمصادر الالكترونية للحصول على أحدث الدراسات حول موضوع الدراسة .المصادر الأولية :استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية :وتتجلى وضع مقترح لحوكمة الشركات العامة في ليبيا من خلال الدارسة والوقوف على اهم الايجابيات التي تحفز على تطبيق برنامج الحوكمة في ليبيا.

الحدود المكانية : اقتصرت الدراسة على الاكاديميين والمحاسبين والمراجعين.بمنطقة مرزق خلال الفترة الزمنية 2020/2019

الدراسات السابقة

[1] هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تطبيق الحوكمة في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بولاية سكيكدة وقدرتها التنافسية. ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحث دراسة ميدانية لعينة شملت محاور الدراسة. بينت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ارتباط بين أبعاد مجلس الادارة، الافصاح والشفافية، والرقابة الداخلية وادارة المخاطر، وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، في حين توجد علاقة ارتباط متوسطة بين أصحاب المصالح وتنافسية المؤسسات محل الدراسة. ومن أهم توصيات الدراسة: تشجيع المؤسسات على تطبيق نظام حوكمة المؤسسات، وحثها على إصدار دليل بالمبادئ الاساسية التي تحكم هذا النظام، وتفعيل دور مجلس الادارة في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال إنشاء أقسام خاصة بلجان مجلس الادارة الثلاثة، الرقابة الداخلي، والمكافآت، والحوكمة وتفعيل دورها

[2] تهدف هذه الدراسة الي تسليط الضوء علي اهمية حوكمة الشركات وتأثيرها علي المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق العديد من الاهداف منها ، القاء الضوء علي مفهوم حوكمة الشركات واسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الاخيرة ،وكذلك ابراز اثر الاصلاح المحاسبي المالي علي المعلومات المحاسبية باعتبارها اساس اعداد القوائم المالية ، لتحديد الية الحوكمة الشركات وكيفية لاستفادة منها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية و ذلك بفرض اعادة الثقة بها . النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ،استخدام مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة اعداد برامج تدريبية لترشيح اهداف ومتطلبات الحوكمة .

[3] هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية و توصلت هذه الدراسة الي العمل على زيادة مستوى الافصاح والشفافية في التقارير المالية واتاحتها لجميع اصحاب المصالح لأعضاء الساهمين والمستثمرين الامن والامان لأموالهم وكذلك ضرورة قيام المؤسسات بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون الزاميا لجميع المؤسسات والشركات ، وكذلك بالاستعانة بدوى الخبرات المتخصصة في هدا المجال.

[4] هدفت هذه الدراسة الي بيان اثر حوكمة الشركات علي مستوى الافصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، وكذلك لتحقيق الهدف فقد بادر الباحث الي جمع ومعالجة وتحليل 89 شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وذلك عبر مؤشرات الافصاح في القوائم

المالية والتي تعتبر اداة لقياس نموذج الدراسة . النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ، اعلى مستوى الافصاح في القوائم المالية هو قطاع الخدمات ، وعدم وجود علاقة ايجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوي الافصاح في القوائم المالية .

[5] رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ، جامعة غزة كلية التجارة ، فلسطين هدفت هذه الدراسة الميدانية الى التعرف على أثر قواعد الحوكمة في الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. دراسة على الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية الفلسطيني. وتكونت عينة الدراسة من 150 استبانة موزعة على مجلس الإدارة والمديرين التنفيديين العاملين في الشركات المساهمة الفلسطينية. و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: أن تطبيق قواعد الحوكمة قد تساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، كما أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، وقد أوضح البحث ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

التعليق على الدراسات السابقة:-

توصلت الدراسات السابقة إلي معرفة أثر حكومة الشركات علي مستوى الإفصاح في إعداد القوائم المالية ، وإبراز اثر الإصلاح المحاسبي المالي علي معلومات المحاسبية باعتبارها الأساس في إعداد القوائم المالية ، وكذلك معرفة العلاقة المتداخلة بين قواعد الحكومة و الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، وتأثير تطبيق قواعد حكومة الشركات علي العائد لحقوق مالكين شركات الخدمات المساهمة العامة، وإبراز مساهمات حكومة المؤسسات في حل العديد من المشاكل التي تواجه مؤسسات بشكل عام و مشاكل المالية بشكل خاص.

لذلك تميزت هذه الدارسة عن غيرها من الدراسات بانها اشتملت عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى التزام المؤسسات الاقتصادية والشركات المالية بتطبيق حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية الليبية من خلال اعطاء صورة واضحة وسلامة هذه القوائم من التحريف

الاطار النظري

1. الاطار العام لحوكمة الشركات

حوكمة الشركات تعنى دراسة العلاقات بين جميع الأطراف ذات المصلحة في إدارة الشركة، وذلك بالتعاون والتنسيق بين جميع الأطراف خاصة العلاقة بين إدارة الشركة والمساهمين، وتعتمد حوكمة الشركات على البيئة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، وحوكمة الشركات ليست هدفًا في حد ذاتها، لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع كمحاربة الفساد وسوء الإدارة والوقاية من الأزمات وحماية و تنظيم مصالح كل الأطراف ذوى العلاقة مع الشركة، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

تستمد حوكمة الشركات جذورها التاريخية من نظرية الوكالة والتي بلوره(means & Berls) عام 1932وذلك في أعقاب الانتشار الواسع لمفهوم إنفصال الملكية عن الإدارة وظهور الشركات المساهمة ، وما ترتب علي ذلك من تعارض في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، وتبحث نظرية الوكالة في علاقة الوكالة ومشاكلها، تمثل العلاقة بين الموكل (حملة الأسهم، الملاك، أصحاب المصالحة) ، وكيل (الإدارة) أبرز علاقات الوكالة ويفصل الإفتراض المنفعة الذاتية، فإن الإدارة قد تتخذ قرارات وتقوم بأفعال تسعى من وراءها إلي تعظيم منافعها الخاصة على حساب مصالح المساهمين و أصحاب المصالح الأخرى في المؤسسة، ومن هنا تنشأ مشاكل الوكالة نتيجة عدم قدرة الموكل على رقابة أداء الوكيل (الإدارة) وعدم تماثل المعلومات، حيث إن الإدارة في ظل الموقع الذي تحتله ف الشركة لديها القدرة على الحصول على معلومات أكثر من الموكل، وحتى لو توفرت نفس المعلومات فإنه لا يستطيع تفسيرها بنفس قدرة الوكيل المتخصص [5](بن عيسى مريم، 2011).

ويرى البعض أن ظهور مفهوم حوكمة الشركات قد ارتبط بالأساس بفضيحة و ترجيت الولايات المتحدة الأمريكية ، قانون مكافحة الفساد عام 1977 ، والذي تضمن قواعد محددة لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية في الشركات المتحدة الإمريكية .

وفي عام 2002/2001 انهارت عدة شركات امريكية عملاقة Enron World (Com) ، بسرعة غير متوقعة رغم أن تقاريرها المالية كانت تشير إلي تحقيق أرباح عالية ، وقد ترتب علي ذلك انعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية ، وأمانة ونزاهة المراجعين الخارجيين ، ومن ثم ظهور وبالقوة ضرورة أعمال مفهوم حوكمة الشركات كأداة تساعد في عملية الإشراف والرقابة والمساءلة علي أنظمة قوانين الشركات ومدى الإلتزام بتنفيذها .[6] (حياة حمودة ، 2015).

مفهوم حوكمة الشركات: إن مفهوم حوكمة الشركات كغيره من المفاهيم المتداولة في العلوم الإجتماعية لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الإقتصاديين والقانونيين والمحللين سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي بسبب تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والإقتصادية والمالية والإجتماعية للشركات، الأمر الذي يؤثر على المجتمع الإقتصادي ككل، وفيما يلي مجموعة من التعاريف.

- عرفها معهد المدققين الداخليين(IIA) أنها هي العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم الشركة.[7](طارق عبد العال حماد ،2005)
- وهناك تعريف مقدم من القانون البلجيكي عام 2004: إن حوكمة الشركات هي مجوعة من القواعد والسلوكيات التي تدر الشركات ويتم فيها لها، وتحقيق نموذج جيد لحوكمة الشركات وهدفه بأنه يحافظ على توازن سليم بين الملكية والإدارة وكذلك التوازن بين الأداء والإلتزام
- وعرفها آخرون أنها قواعد اللعبة التي تستخدم لإدارة الشركات من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها المصالح الحقوق المالية المساهمين [8]
- عرفتها منظمة الاقتصادية والتنمية (OCDE) علي أنها نظام تتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال و الرقابة عليها حيث تحدد هيكل وتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة مثل مجلس

الإدارة و المديرين وغيرهم من أصحاب المصالح وتضع الأحكام لإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة :"[9]

أهمية الحوكمة :اكتسبت حوكمة الشركات أهمية على كافة المستويات، وأصبحت عنصراً هاماً من عناصر تكوين المنظمات بكافة أشكالها، لما لدور الحوكمة الفاعل في الشركات من تعزيز للاستثمار وتوفير فوائد متعددة للشركات ومساهميها من خلال تحسين فرص الحصول على رأس المال ودخول أسواق عالمية وتقليل المخاطر من خلال تنويع الأصول والعمل على إدارة المخاطر وتجنب وحل الأزمات

وتوفر الحوكمة للمساهمين الحافز لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تصب في مصالح الشركة وتجعل المساهمين أكثر اطمئنانا على استثماراتهم من خلال تعريف المساهمين بشكل واف بالقرارات المتخذة والمتعلقة بالمسائل الجوهرية ، وزيادة على ذلك فإن لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر فاعل في رفع قيمة الشركة

ويشر العديد من الباحثين إلي أن الحوكمة الجيدة هي عامل أساسي في نجاح التنمية، وإن مشاكل نجاحها تنشأ بالأصل من ضعف الحوكمة ، فالشركات ذات التحكم الجيد هي أفضل المساهمين في عملية تحسين الإقتصاد على العكس من الشركات التي تغلب عليها الحوكمة السيئة ." [10]

وعلى ضوء المفاهيم التي سبقت نقوم بتلخيص أهمية حوكمة الشركات في النقاط التالية:-

1- التأكد على حماية مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها.
2- حماية أصول الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتعزيز أثرهم في مراقبة الاداء.
3- تحسين إدارة الشركة وقيمة أسهمها والقيمة افقتصادية لها.
4- تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في كل تعاملات وعمليات الشركة

تهدف حوكمة المؤسسات إلي مجموعة من الخصائص تعد الركائز الأساسية التي إن أحدها فقد المفهوم معناه، وهذه الخصائص تتمثل في ما يلي:- (الإنضباط ، الإفصاح الشافية، الاستقلالية، المساءلة، المسؤولية، العدالة، المسؤولية الإجتماعية).[11]

الانضباط: من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حافز لدى الإدارة تجاه تحقيق سعر عادل للسهم، والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة واقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية.

الإفصاح الشفافية: يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعد نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية في تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة ، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلي الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الإنترنت ونلاق التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات.

الإستقلالية: يتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافئات يراسها عضو مجلس إدارة مستقل ، تدعم وجود مراجعين مستقلين ، بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.

للإدارة التنفيذية وتحقيق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية ،التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم ، لتحقيق الفوري في حالة إساءة الإدارة العليا ووضع تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

المسؤولية :وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة الإشراف بدون تنفيذي ، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين ، الإجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة ، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي واحترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة.

العدالة: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية ، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلي الاحتجاجات العامة ، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الإعتراض عند الإساءة لحقوقهم للمشاركة في تعيين المديرين وأيضاً في اتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح.

المسؤولية الاجتماعية :ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة إلى وجود سياسة عن المسؤولية البيئية.

2. مفهوم القوائم المالية :-

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من الشركات الموجودة حول العالم ، حيث يتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم ومفهوم حيث يستطيع المستخدم الاستفادة منها .

حيث تعدد مفهوم القوائم المالية ندكر منها :-هي عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة ، أو مركزها المالي عن فترة مالية سابقة ،أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مستقبلية[12]

كما عرفها البعض :-بأنها وسيلة النقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية في مشروع لكل من يهمه أمر المشروع سواء كان في داخل المشروع أو خارجه.[13]

وعرفت أيضاً : بأنها وسيلة تعبير عن نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي ، وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة ، كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخلين كالإدارة والملاك أو الخارجين كالمساهمين والمستثمرين [14].

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتم عليها المستثمرون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المنشأة في عملية اتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بالمنشأة لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المشروع خلال فترة مالية سابقة . و إن تحديد أهداف التقارير المالية، هي نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن الجودة في القوائم المالية ترتبط بشكل رئيس بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير.

خصائص القوائم المالية: وأن جودة المعلومات المحاسبية تعتمد على التكامل بين كل من الخصائص النوعية للمعلومات مثل :الملاءمة والموثوقية، والقابلية للفهم،

والقابلية للمقارنة. واكد [22] .أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات

1. - **القابلية للفهم :-** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرةوالمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين .لهذا الغرض ،القرار، وظهرت التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية فإنه من المفترض أن لدي مستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمالالواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية والنشاطات الإقتصادية والمحاسبة وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدرحقوق المستثمرين وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات معقول من العناية ،وعلي كل حال ،فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حولالمحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين تساهم في خفض المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجاتمستوى شفافية ونزاهة

صانعي القرارات الإقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبلدراسة[22] و [23] تؤكد هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد المستخدمين. [15] الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد

2. **الملائمة :**يجب أن تكون المعلومات ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات ، وتعتبريؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤكد على أن الإفصاح المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الإقتصادية التيوالشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما يتخذونها ، وذلك من خلال مساعدتهم في تقييم الإحداث الماضية والحاليةبالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما توصل إليه إجراءات حوكمة الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير

3. **لأهمية النسبية :** تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية ففيالجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها .الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم فعلى سبيل المثال ، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه الشركة يؤثر علىالشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها القوائم المالية هي المخاطر و الفرص المتاحة للشركة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائجمن أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها التي أحرزها القطاع خلال فترة وضع التقارير المالية .وفي حالات أخرى يكونالمختلفة لطبيعة المعلومات وأثرها أهميتها مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة .

4. **المصداقية :**لتكون المعلومات مفيدة ،يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها ، وتتساوى المعلومات بالمصداقية إدا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق بما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه .[16]

5. **الموثوقية :**تكون المعلومات موثوقة ،إذا كانت خالية من الأخطاء أو التحيز ، ويمكن الإعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة ، وبالتالي يجب معالجة الأحداث وعرضها تماشيا مع طبيعتها وحقيقتها الإقتصادية ، وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر وعرض المعلومات بشكل كامل وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الإقتصادية لقراتها[17].

6. **الحياد:** وتعني الإبتعاد عن التحيز وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهه من أصحاب العلاقة بحد ذاتها ،كذلك تكون المعلومات حيوية إذا تمت معالجتها بعيداً عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها [18]

3. علاقة الحوكمة بالإفصاح وجودة التقارير المالية

ازداد الاهتمام في السنوات الخيرة من قبل أصحاب الفكر و الاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الافصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، وتعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه [19] وفي الجانب المحاسبي والرقابي تحقيق قدر كافي من الشفافية في الكشوفات المالية [20] ، من الافصاح وتأتي أهمية الشفافية من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الايضاحات مما يؤدي إلى تحسين الافصاح في الشركات [21]

الجانب العملي:

يهدف الجانب العملي لدراسة حوكمة الشركات وأثرهما على جودة القوائم المالية، من خلال دراسة وتحليل آراء الأكاديميين والمهنيين، ولهذا قد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة للدراسة صممت لجمع المعلومات المطلوبة عن مجتمع الدراسة من خلال العينات العشوائية. عليه سيتم تقسيم هذا الجانب إلى ما يلي:

1-الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل الاحصائي.

2-التحليل الوصفي للبيانات.

3-التحليل الاستنتاجي للبيانات" اختبار فرضيات الدراسة".

الاساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل الاحصائي:-

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء الاستنتاجي وذلك على النحو التالي:

1-الإحصاء الوصفي:-

تم استخدام الإحصاء الوصفي في الدراسة لتحليل البيانات، وذلك لإظهار الاتجاهات العامة للإجابات، واستخدم في ذلك البرنامج الإحصائي(SPSS) Statistical Package for Social Sciences، وتضمن هذا التحليل عدد من أساليب التحليل الوصفي من أهمها ما يلي:

أ - التوزيعات التكرارية:

تم تحديد التكرارات والنسبة المئوية للتكرارات التي تحصلت عليها كل إجابة من الإجابات الخاصة بأسئلة الاستبيان.

ب - المتوسط الحسابي:

استخدم المتوسط الحسابي لتحديد اتجاه ردود المشاركين حول فرضيات الدراسة.

2-الاحصاء الاستنتاجي:

لتعميم النتائج التي سيتم التوصل إليها من عينة الدراسة على مجتمع الدراسة لابد من استخدام الاحصاء الاستنتاجي عليه سيتم استخدام إحصائي الاختبار (T) لهذا الغرض. عليه تم استخدام هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى معنوية (0.05)، حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) اقل من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية، ولا ترفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) اكبر من مستوى المعنوية (0.05) أو قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية. **التحليل الوصفي للبيانات:-**

يتضمن هذا الفرع من الدراسة تحليلاً وصفياً للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان، وذلك في قسمين رئيسيين على النحو التالي:

القسم الأول: يعنى بتحليل البيانات الشخصية للمشاركين في الدراسة لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين وإمكانية الاعتماد عليها في استخلاص النتائج.

القسم الثاني: يعنى بتحليل الأسئلة الخاصة حوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية الليبية، وذلك من خلال معرفة مدى تبني المؤسسات الاقتصادية لقواعد الحوكمة ومدى التزامها بتطبيقها، ومعرفة الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة، وأيضامعرفة مدى انتشار الفساد المالي والاداري الراجع لغياب حوكمة الشركات.

القسم الأول: تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين:

يتضمن هذا القسم تحليل البيانات الخاصة بالمشاركين، من حيث الجنس وعدد سنوات الخبرة ومجال العمل، والتخصص العلمي، والمؤهل العلمي.

1. **- جنس المشارك:**

توزيع المشاركين في الدراسة حسب الجنس: جدول رقم (1)

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	51	85.0 %
أنثى	9	15.0 %
الإجمالي	60	100 %

من خلال الجدول رقم (1) يتضح أن غالبية المشاركين في الدراسة هم من الذكور وبنسبة 85%.

2. **سنوات الخبرة:**

توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة: جدول رقم (2)

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	12	20.0
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	9	15.0
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	13	21.7
50 سنة فأكثر	26	43.3
الإجمالي	60	100 %

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن أكثر الغالبية العظمى أي (75 %) من المشاركين في الدراسة عندهم خبرة في أعمالهم تفوق 10 سنوات، ما يزيد الثقة في البيانات المتحصل عليها منهم.

3. **مجال العمل:**

توزيع المشاركين في الدراسة حسب مجال العمل: جدول رقم (3)

مجال العمل	العدد	النسبة المئوية
أكاديمي	24	40.0
مهني	36	60.0
الإجمالي	60	100 %

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن المشاركين في الدراسة هم خليط ما بين الاكاديميين والمهنيين غير أن نسبة المهنيين أكثر من نسبة الاكاديميين، وهذا ما يعني أن افراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الإستبانة، ويمكن الوثوق في النتائج التي نحصل عليها من خلال التحليل لإجاباتهم.

4-التخصص:

توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص: جدول رقم (4)

التخصص	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	34	56.7
تمويل ومصارف	6	10.0
إدارة أعمال	8	13.3
اقتصاد	5	8.3
أخرى	7	11.7
الإجمالي	60	100 %

من خلال الجدول رقم (4) يتضح أن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة متخصصون في العلوم الاقتصادية والادارية والمالية نصفهم متخصصون في مجال المحاسبة وهذا ما يشير على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة على الإجابة على أسئلة الإستبانة، من أجل استخدامها في التحليل

5-المؤهل العلمي:

توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي: جدول رقم (5)

التخصص	العدد	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	10	16.7
دبلوم عال	9	15.0
بكالوريوس أو ليسانس	28	46.7
ماجستير	8	13.3
دكتوراه	3	5.0
أخرى	2	3.3
الإجمالي	60	% 100

من خلال الجدول رقم (5) يتضح تنوع مؤهلات المشاركين في الدراسة، مع ملاحظة أن أكثر من 65 % متحصلون على شهادات جامعية، ومن بينهم حملة شهادات تخصصات عليا ودقيقة، وهو مؤشر جيد لأفراد العينة

القسم الثاني: تحليل البيانات الخاصة بأسئلة الاستبيان المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية:

قبل الشروع في تحليل اسئلة الاستبيان المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية الليبية ، لابد من اختبار وقياس مدى ثبات اسئلة الاستبيان (يقصد بالثبات: أي في حال اعادة توزيع الاستبيان مرة أخرى تحصل على نفس نتائج المرة الاولى) وذلك باستخدام معامل "ألفا كرونبخ" الذي يعطي قيم تتراوح بين "0"و"1"، فكلما كان هناك ثبات أكبر كان قيمة المعامل أقرب للواحد والعكس بالعكس. ومن خلال الجدول رقم (5-3) يتبين أن معامل آلفا كرونباخ يساوي (0.820) ما يدل على ثبات فقرات استمارة الاستبيان.

جدول رقم (6)

معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات فقرات الاستبيان

eliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
0.820	22

هذا وسيتم استخدام الجدول رقم (6) لغرض قياس اتجاهات ردود

المشاركين في الدراسة.

مقياس ليكرت الخماسي: جدول رقم (7)

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 إلى 1.79	غير موافق إطلاقاً
من 1.80 إلى 2.59	غير موافق
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

بيان اتجاه ردود المشاركين بناءً على المتوسط المرجح

1-مدى تبني وإلتزام المؤسسات الاقتصادية في تطبيق قواعد الحوكمة:جدول رقم (8)

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	المتطلبات القانونية والتنظيمية للإدارة تتماشى مع احكام القانون وتتصف بالشفافية.	17 28.3	33 55.0	6 10.0	2 3.3	2 3.3	4.0167	0.91117	موافق
2	يؤدي تطبيق مبادئ الحوكمة الي تحديد الواجبات والصلاحيات لكل مسؤول في الشركة بشكل دقيق لأغراض المسائلة.	12 20.0	41 68.3	6 10.0	1 1.7	- -	4.0667	0.60693	موافق
3	تقوم وحدات المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية مما يسام في تحقيق متطلبات الحوكمة.	20 33.3	31 51.7	9 15.0	- -	- -	4.1833	0.67627	موافق
4	تسعى الشركة إلى تطبيق آليات النظم المحاسبية لتساهم في توفير القوائم المالية بشكل يعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة.	17 28.3	38 63.3	4 6.7	1 1.7	- -	4.1833	0.62414	موافق
5	توفير نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة.	17 28.3	33 55.0	6 15.0	1 1.7	- -	4.1000	0.70591	موافق
6	يقوم مجلس الادارة باختيار المسؤولين على أساس الخبرات والمهارات الفنية مع مراعاة المصلحة العامة.	23 38.3	23 38.3	10 16.7	3 5.0	1 1.7	4.0667	0.95432	موافق
7	يقوم المراجع الخارجي بتقديم التقارير المالية إلى مجلس الادارة بأن القوائم المالية تمثل المركز المالي وأداء المؤسسة.	9 15.0	35 58.3	9 15.0	5 8.3	2 3.3	3.7333	0.93640	موافق
8	تحرص الشركة على تطبيق الحوكمة لأنها توفر معلومات مالية ذات فعالية عالية قادرة على تحقيق أهداف الشركة والمستثمرين.	14 23.3	36 60.0	9 15.0	1 1.7	- -	4.0500	0.67460	موافق
9	يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه القرارات مما يسمح بإطفاء الشافية في تسيير الشركة.	21 35.0	29 48.3	8 13.3	2 3.3	- -	4.150	0.77733	موافق
	تبني وإلتزام المؤسسات الاقتصادية في تطبيق قواعد الحوكمة						4.0611	0.42393	موافق

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن آراء المشاركين في الدراسة تتجه بشكل عام على "موافق" وبمتوسط مرجح بلغ (4.0611) ما يدل على قدر كبير من تبني وإلتزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق قواعد الحوكمة، وخاصة فيما يتعلق "بقيام وحدات المراجعة في الشركة بواجبها وبطريقة موضوعية مما يساهم في تحقيق متطلبات الحوكمة." و" سعى الشركة إلى تطبيق آليات النظم المحاسبية لتساهم في توفير القوائم المالية بشكل يعبر عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة." وهما الفقرتان التان حازتا على أكبر متوسط حسابي في الجدول رقم(8) حيث بلغ المتوسط (4.1833)لكل منهما. وتليهما الفقرة رقم (9) التي تنص على " يلتزم مجلس الادارة في اجتماعاته باكتمال النصاب القانوني عند اتخاذه القرارات مما يسمح بإظفاء الشافية في تسيير الشركة." بمتوسط حسابي (4.150) والفقرة رقم (5) "توفير نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة." بمتوسط (4.1). عليه يمكن القول أن هناك قدر كبير من تبني وإلتزام المؤسسات الاقتصادية بتطبيق قواعد الحوكمة.

2-الصعوبات التي تواجه في تطبيق الحوكمة في البيئة المحيطة:جدول رقم(9)

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	عدم تطوير مناهج وطرق التعليم بما يخدم الاكاديميين والمختصين في مجال المراجعة والتدقيق والحوكمة.	22 36.7	26 43.3	8 13.3	3 5.0	1 1.7	4.0833	0.92593	موافق
2	ضعف الوعي الاستثماري لدى الافراد.	19 31.7	36 60.0	2 3.3	3 5.0	– –	4.1833	0.72467	موافق
3	عدم تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل سليم يحد من القدرة على التطبيق والاحكام.	17 28.3	33 55.0	5 8.3	4 6.7	1 1.7	4.0167	0.89237	موافق
4	ضعف الاجراءات الرقابية على أداء السوق يؤثر على قرارات المستثمرين.	21 35.0	31 51.6	6 10.0	1 1.7	1 1.7	4.1667	0.80605	موافق
5	يوجد توزيع غير عادل في المسؤوليات والاختصاصات في إدارة المؤسسات.	21 35.0	24 40.0	7 11.7	6 10.0	2 3.3	3.9333	1.08716	موافق

الصعوبات التي تواجه تطبيق الحوكمة في البيئة المحيطة	4.0767	0.57530	موافق

(4) التي تنص على " ضعف الاجراءات الرقابية على أداء السوق يؤثر على قرارات المستثمرين."، وأقل فقرة من حيث المتوسط الفقرة رقم (5) " يوجد توزيع غير عادل في المسؤوليات والاختصاصات في إدارة المؤسسات."، مع وجود اختلاف كبير في وجهات النظر بين المشاركين حول هذه الفقرة يعكسه الانحراف المعياري الكبير لها الذي بلغ (1.08716).

3-انتشار الفساد المالي والاداري الراجع إلى غياب حوكمة الشركات:جدول رقم (10)

م	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
		النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
1	عدم مراقبة المحاسبين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية يؤدي إلى انهيار الشركة.	32	24	3	1	–	4.4500	0.67460	موافق بشدة
		53.3	40.0	5.0	1.7	–			
2	القصور في الافصاح والابلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة.	16	35	8	1	–	4.1000	0.68147	موافق
		26.7	58.3	13.3	1.7	–			
3	القصور في فحص الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي.	16	35	6	3	–	4.0667	0.75614	موافق
		26.7	58.3	10.0	5.0	–			
4	القصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب.	22	29	5	3	1	4.1333	0.89190	موافق
		36.7	48.3	8.3	5.0	1.7			
5	عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة نستخدمها.	13	35	7	4	1	3.9167	0.86928	موافق
		21.7	58.3	11.7	6.7	1.7			
6	القصور في التمثيل الصادق للمعلومات والظواهر المراد تقرير عنها.	12	33	11	4	–	3.8833	0.80447	موافق
		20.0	55.0	18.3	6.7	–			
7	إن معايير الحوكمة توفر الحماية للمساهمين وتسهل لهم ممارسة حقوقهم.	19	29	7	5	–	4.0333	0.88234	موافق
		31.7	48.3	11.7	8.3	–			
8	عدم تمتع المعلومات المقدمة من المحاسب إلى المجتمع بالوضوح.	18	27	10	5	–	3.9667	0.90135	موافق
		30.0	45.0	16.7	8.3	–			
	انتشار الفساد المالي والاداري الراجع إلى غياب حوكمة الشركات						4.0688	0.51740	موافق

الجدول رقم (10) يشير إلى مدى إدراك المشاركين

الجدول رقم (10) يشير إلى مدى إدراك المشاركين في الدراسة وفهمهم للدور الذي تلعبه القوائم المالية في خدمة المجتمع ككل وفي تحقيق أهداف الحوكمة التي تسعى للمحافظة على الشركة وممتلاكاتها وقيمها، وفهمهم للدور المهم للمحاسبة والمحاسب في الحد من انتشار الفساد. فنجد الفقرة رقم (2) " عدم مراقبة المحاسبين وتأكيدهم على صحة القوائم المالية يؤدي إلى انهيار الشركة."، التي حازت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.45) أي "موافق بشدة"، وهذا تأكيد على أهمية العمل على مراقبة المحاسبين والمراجعين والقوائم المالية الصادرة عنهم وذلك من وجهة نظر المشاركين في الدراسة، كما نجد أن هناك " قصور في توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب." وهي الفقرة رقم (4)، تليها من حيث المتوسط الفقرة رقم (2) " القصور في الافصاح والابلاغ عن الموجودات المالية بمقدار التكلفة.". ومما تجدر الاشارة إليه الاجماع الكبير على الفقرة رقم (1) والاجماع عليها من قبل المشاركين ما يدل على اهميتها.

مما تقدم يمكن القول أنه بتطبيق قواعد الحوكمة وحلحلت الصعوبات التي تواجه تطبيقها محليا سيؤدي ذلك إلى التقليل من الفساد المالي والاداري من خلال زيادة جودة القوائم المالية من وجهة نظر الاكاديميين والمهنيين.

النتائج والمناقشة

إن نتائج التحليل الوصفي السابقة التي تم التوصل إليها حول بيانات ردود المشاركين في الدراسة هي نتائج تتعلق بعينة الدراسة، ولا يمكن أن تعمم على مجتمع الدراسة إلا من خلال استخدام التحليل الاستنتاجي (Deductive analysis) لاختبار فرضية الدراسة، وذلك باستخدام الاختبار (T- Test) للحكم على مدى مصداقية فرضية الدراسة من حيث القبول أو الرفض. عليه سيتم التعبير عن فرضية الدراسة بشكل احصائي في فرضية صفرية (H0)، وفرضية بديلة (Hα). ومن تم نختبر الفرضية الصفرية على النحو التالي:

اختبار فرضية الدراسة:

يمكن صياغة فرضية الدراسة بصورة احصائية في شكل فرضية صفرية وفرضية بديلة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية "H0": لا تؤثر حوكمة الشركة تأثير إيجابي على جودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية اليبية.

$\mu \leq 3$

الفرضية البديلة"Hα": تؤثر حوكمة الشركة تأثير إيجابي على جودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية اليبية .

$\mu > 3$

لفرضيات الدراسة : جدول رقم (11) (T)نتائج اختبار

		مقارنة المتوسط النظري بمتوسط العينة باستخدام (T)				
م	البيان	المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	) Tقيمة (المحسوبة	Pقيمة
1	تؤثر حوكمة الشركة تأثير	3	4.0688	0.38465	21.524	0.001

من خلال الجدول رقم **(11)** يتبن أن قيمة (P=0.001) بالنسبة لفرضية الدراسة وهي أقل من مستوى المعنوية (α=0.050)، عليه نقوم **نرفض** الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه " **لا تؤثر حوكمة الشركة تأثير إيجابي على جودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية الليبية .**" ونقبل الفرضية البديلة، أي أنه " **تؤثر حوكمة الشركة تأثير إيجابي على جودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية الليبية**

عليه نقبل فرضية الدراسة لنصل إلى أنه :

تؤثر حوكمة الشركة تأثير إيجابي على جودة القوائم المالية في المؤسسات العامة الأقتصادية الليبية

النتائج:

كان الهدف من هذا الدراسة التعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدفها ومعرفة دورها في تحقيق جودة القوائم المالية وتحسين الأداء المالي، في المؤسسات الاقتصادية الليبية وقد انتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. ليس هناك اتفاق على مفهوم حوكمة الشركات، وإنما هناك اتفاق على أن تطبيقها يعزز من كفاءة أداء الشركات ويدعم مقدرتها لمواجهة أي أزمة مالية قد تعترضها
2. تبين من خلال الدارسة حوكمة الشركات بأن لها دور كبير في سعي الشركات الي تطبيق أليات والنظم المحاسبية لتساهم في توفير القوائم المالية بشكل يعبر عن الواقع الأقتصادي للمؤسسات.
3. أظهرت الدراسة أن الحوكمة تؤثر بشكل إيجابي عند توفيرها نظام رقابة فعال يسمح بتوفير معلومات مالية ذات خاصية ملائمة.
4. بينت الدراسة أن في غياب حوكمة الشركات يؤدي إلي ضعف في الأجراءات الرقابية مما يؤثر على قرارات المستثمرين .
5. وأخيراً تبين من خلال الاستبيان أن هناك نسبة كبير من النتائج الأجابية التي تؤكد صحة فرضيتنا وهي تؤثر حوكمة الشركات تأثيراً إيجاباً على جودة القوائم المالية .

التوصيات:

1- اعتماد آليات حوكمة الشركات التي من شانها أن تعمل على زيادة جودة وشفافية الإفصاح في القوائم المالية
2- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين في المؤسسات للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية والمالية
3- تطوير عمل المؤسسات الاقتصادية من خلال إدخال النظم الالكترونية التي من شانها أن تعمل على تحسين الأداء من خلال توفير الوقت وتقليل الخطأ إلى أدنى حد
4- إيجاد إطار علمي متكامل يتم الاسترشاد به في التطبيق العملي لنشر مفهوم ثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الاطراف ذات العلاقة، واصدار النشرات والتعليمات التي تعكس مفاهيم وتطبيقات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية الليبية

المراجـــع

[1]- فروم، محمد الصالح، 2016أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على تنافسيتها – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة المجلّد12 ،العدد3، ، ،ص667-689

[2]- العابدي دلال 2016 حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية رسالة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه في علوم التجارة بجامعة محمد خيضيري بسكره

[3]- قرواني أسامة 2015 اثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية والافصاح المحاسبي ،مذكره مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة اماجستير جامعة قاصدي مرباح-ورقلة .

[4]- حسين عبدالجليل ال غزوي،2010 ،حوكمة الشركات واثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير،ص9

[5]- ماجد إسماعيل أبو حمام2009، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، غزة

[6]- بن عيسى مريم،2011 الية حوكمة المؤسسات واثرها على الاداء، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مراباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم علوم تسير،ص3.

[7]- حياة حمودة، 2015 ،حوكمة الشركات لضمان مصداقية القوائم المالية ، رسالة الماجستير، جامعة الشهيد حمه الخضر بالوادي،ص5-9.

[8]- طارق عبد العال حماد،2006 ،موسوعة المعايير المحاسبية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ص11

[9]- شريقي عمر، 2009 ،دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ملتقى الدولي حول الازمات المالية والاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، جامعة اسطيف ص3

[10]- عمر عيسى فلاح المناص2016، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على اداء شركات الخدامات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية،ص55

[11]- عطاء الله وارد خليل، محمد عبدالفتاح لعشماوي،2008 ،حوكمة المؤسسية-المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة- مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،ص22

[12]- حسين القاضي ،مأمون توفيق حمدان،2000 ،المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن ص200

[13]- نور أحمد محمد،2003 ،مبادئ المحاسبة – المبادئ و المفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقا للمعايير المحاسبية، الدار الجامعية ، الإسكندرية،ص43

[14]- هاشم أحمد عطية،2000 ،محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية –محاسبة التكاليف الإدارية، الدار الجامعية، مصر،ص41

[15]- حماد طارق عبدالعال،2006 ، تحليل القوائم المالية ، لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (نظرية حالة)، دار الجامعية، ص85

[16]- وزارة الاستثمار،2006 ، معايير المحاسبية المصرية،ص7

[17]- حسين القاضي ،مأمون حمدان،2008 ،المحاسبة الدولية و معاييرها، دار الثقافة، عمان،ص274

[18]- خالد جمال جعارات 2008، معايير التقارير المالية الدولية ، إثراء، للنشر و التوزيع الشارقة عمان مكتبة جامعية،ص53-54

[19]- لقاضي حسين يوسف ، سمير الريشان،2012 موسوعة المعايير المحاسبية الدولية ، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،ص71

[20]- ميخائيل، اشرف حنا " 2005 تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، بحوث واوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ،القاهرة ص8

[21]- عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك 2013 قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، المجلة العلمية العلوم الإنسانية والإدارية لجامعة الملك فيصل ، الرياض، المجلد الرابع عشر العدد الأول 1-33

[22]- أبو حمام، ماجد إسماعيل"2009 اثر تطبيق قواعد الح وكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية " دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية " رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية – غزة، ا

[23]- حنان رضوان،2003 بدائل القياس المحاسبي المعاصر، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر